سياسة الجودة

وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة هي الجهة الممكنة للاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال في الأردن استكمالا لما تحقق في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد عبر العقود الماضية.

تهدف الوزارة من خلال رؤيتها إلى الوصول الى **تمكين اقتصاد رقمي مستدام وبيئة داعمة لريادة الاعمال**، ولتحقيق هذه الرؤية تعمل على تعزيز ممكنات الاقتصاد الرقمي والريادة على المستوى الوطني من خلال بناء منظومة متكاملة تحفز بيئة الاقتصاد الرقمي وريادة الاعمال من خلال شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص.

تسعى الوزارة لغرس **ثقافة التميز المؤسسي** في جميع جوانب العمل من خلال تبني ممارسات ومنهجيات لها دور كبير في رفع كفاءة وفعالية الأداء.

تطبق الوزارة نظام إدارة الجودة والذي تم تصميمه وتطويره ليتوافق مع مواصفة **نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015** وأفضل الممارسات العالمية، وذلك من خلال ما يلي:

- الالتزام **بتطبيق أسس ومبادئ التحسين المستمر** داخل الوزارة وذلك من خلال العمل على تطوير عمليات الوزارة لضمان تحقيق احتياجات ومتطلبات أصحاب المصلحة (stakeholders).
- تقديم **الخدمات اللازمة لمتلقي الخدمة** وفقاً للقوانين والتشريعات الناظمة من خلال تطبيق إجراءات وتعليمات العمل الموثقة والمعتمدة لدى الوزارة والتي تتمثل بتحقيق أعلى معايير الجودة.
- الالتزام بالتنفيذ المستمر لكافة بنود ومتطلبات **نظام إدارة الجودة** وفقًا لمواصفة **ISO 9001:2015** لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة وضمان تكامليته مع نظام إدارة أمن المعلومات المطبق في الوزارة **(ISO 27001:2013)**.
- الالتزام بتحديد **أهداف** الوزارة والمتعلقة بإدارة جودة العمليات وآلية تنفيذها ومتابعتها ومراجعتها، حيث يراعى عند تحديد أهداف الجودة أن تكون أهداف ذكية تحقق ديمومة تطبيق نظام إدارة الجودة وعمليات التطوير والتحسين المستمر.
- الالتزام بتحقيق **احتياجات ومُتطلبات أصحاب المصلحة** ورفع مستوى أداء الخدمات والتعامل مع الاقتراحات والشكاوى المقدمة منهم بما يحقق رضاهم.

الإدارة العليا مسؤولة عن وضع هذه السياسة وضمان اتاحتها لجميع أصحاب المصلحة. وتتولى مديرية التطوير والتميز المؤسسي والمعرفة المؤسسية/ قسم إدارة العمليات والجودة الشاملة في الوزارة مسؤولية تطبيق سياسة الجودة وفق مواصفة نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015 وبمشاركة جميع موظفي الوزارة.

أحمد الهناندة

وزير الاقتصاد الرقمي والريادة

*هذه السياسة متاحة لجميع الجهات المهتمة عند الطلب.